

استقالة باباجان وتآكل حزب أردوغان وفساد المنظومة الأخلاقية للإخوان

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

لا يمر خبر استقالة علي باباجان من حزب العدالة والتنمية في تركيا دون قراءته بعمق، خصوصا عندما يؤكد القيادي المستقل أن قراره جاء بسبب خلافات جزئية حول توجهات الحزب وبسبب قناعتها بأن البلاد تحتاج إلى رؤية جديدة. ففي ظل الظروف الحالية تحتاج تركيا إلى رؤية جديدة تماما لمستقبلها. هناك حاجة إلى تحليلات صحيحة في كل مجال، وإستراتيجيات مطورة حديثا وخطط وبرامج لبلادنا وفق ما ورد في بيان الاستقالة. وباباجان الذي يطلق عليه لقب مهندس الطفرة الاقتصادية لتركيا في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، سيجر وراءه أكثر من 70 نائبا من كتلة الحزب البرلمانية التي يبلغ عدد أعضائها 327 نائبا وفق انتخابات 2015. كما تشير المعلومات إلى أنه سيقطع ما لا يقل عن 30 بالمئة من الرصيد الانتخابي لحزب أردوغان، لفائدة الحزب الجديد الذي بدأ الإعداد لتأسيسه، والذي لن يحمل صفة الحزب الإسلامي، وإنما سيكون ليبراليا تقدميا حديثا جمهوريا وفق المعايير المعتمدة أوروبيا.

باباجان دخل معترك العمل السياسي في عام 2002 بوصفه أحد مؤسسي حزب العدالة والتنمية وعضو مجلس الإدارة فيه، ثم انتخب عضوا في مجلس النواب عن مدينة أنقرة في

3 نوفمبر 2002، وعين وزيرا للشؤون الاقتصادية في 18 نوفمبر 2002، وكان أصغر عضو في مجلس الوزراء وعمره 35 سنة. وكان وراء التخطيط لإصلاح الوضع الاقتصادي في تركيا محققا الانتعاش الاقتصادي بعد سنتين من مباشرة عمله ليطوي ملف سنوات من الأزمات الاقتصادية التي عانتها الدولة، وفي 24 مايو 2005 أعلن رجب طيب أردوغان تعيينه في منصب كبير المفاوضين في محادثات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي. كما حضر العديد من الاجتماعات الدولية بما فيها منتدى دافوس في سويسرا.

حاول أردوغان أن يعاقب باباجان على موقفه من الوضع الحالي بالدفع إلى ملاحقته قضائيا بتهمة انتدابه لموظفين مرتبطين بفتح الله غول، عندما كان وزيرا للاقتصاد، وأمام النائب العام رد باباجان أنه كوزير لم يكن صاحب القرار الأول في التوظيف، وإنما كان يوجه مقترحاته إلى رئيس الحكومة كي يوقع عليها ومن هناك تم إغلاق الملف. استقالة باباجان ضربة موجعة لحزب العدالة والتنمية من قيادي لم يكن من المنفذين بهواجس السياسة، وإنما كان رجل اقتصاد بالدرجة الأولى ومن الطراز الممتاز، وما يزيد من التأثير السلبي لهذا القرار أنه تزامن مع الانتقادات

الحادة التي وجهها أحمد داود أوغلو المنظر الإستراتيجي لحزب العدالة والتنمية، والذي تم إجباره على تقديم الاستقالة من وزارة الخارجية عام 2015، لحكومة أردوغان بسبب خضوعها لسلطة العائلة، ليؤكد ما قاله سابقا أن الشعب التركي يفقد الأمل بسبب الأزمة الاقتصادية وتزايد الخلاف السياسي وتآكل القيم الأخلاقية.

الرئيس السابق عبدالله غول هو الآخر خارج سرب العدالة والتنمية، وسيكون مع داود أوغلو في الحزب الذي قال باباجان إنه بصدد تأسيسه. غول لا ينسى أنه تعرض لضغطات من قبل أردوغان وصل إلى حد التهديد المباشر في حالة ترشحه للرئاسيات

الماضية، عندما نزلت مروحية على سطح بيته لتبلغه بالتحذير من أي محاولة لمنافسة السلطان العثماني الجديد.



حزب العدالة والتنمية يتآكل داخليا وخارجيا. هزائمه في الانتخابات البلدية الأخيرة والتي أفقدته رئاسة أكبر ثلاث بلديات، أنقرة وإسطنبول وأزمير، مثلت الضربة القاصمة التي شجعت الراقضين لسياسات أردوغان على التمرد، وعلى توجيه الانتقادات المباشرة لقيادة خاضعة لحكم الأسرة، متورطة في كل أشكال الفساد المالي والإداري والسياسي، حتى أن البلاد دخلت إلى نفق مظلم جديد بقيادة الحزب الحاكم المهزوم، حسب وصف الكاتب الصحافي والخبير الاقتصادي أوغور جورسيس عندما علق على قرار إقالة محافظ البنك المركزي، بينما لا يزال برأت البيروقراطية صهر الرئيس متربعا على كرسي وزارة المالية والخزانة، رغم أن الحكومة كانت أعلنت منذ عام 2010 أن المستهدف أن تكون معدلات التضخم عند مستوى 5 بالمئة فقط ولكن معدلات التضخم أعلى من 15 بالمئة حاليا، مما يعني أنها لم تصل لأهدافها وإنما تجذرت أكثر في تربة الشللية والمحسوبية.

اليوم طبقت أسرة أردوغان قبضتها على البنك المركزي، الليرة تتراجع بقوة أمام الدولار، أكبر المستثمرين الأجانب يغادرون، وتركيا تحتل المركز الثالث بين أكثر الدول سدادا لفوائد الديون، حتى أن حكومة حزب العدالة والتنمية خصصت 68.8 مليار ليرة تركية لسداد فوائد الديون

من ميزانية عام 2018، مقابل 117 مليار ليرة تركية لسداد فوائد الديون من ميزانية عام 2019. وخلال الأسبوعين الأخيرين شهدا تراجع مؤشر مخاطر الاقتصاد التركي من 500 نقطة إلى 380 نقطة، لتكون بذلك المخاطر حول الاقتصاد التركي أعلى من دول مثل مصر واليونان والبرازيل.

ما يزيد من تعميق أزمة أردوغان فصح مستويات الفساد في البلديات التي فقد حزبه السيطرة عليها، حيث كشف رئيس بلدية إسطنبول الجديد أكرم إمام أوغلو إحصاءات صادمة، وأعلن أنه فور توليه رئاسة إسطنبول كانت خزينة البلدية تضم بداخلها 7 ملايين ليرة فقط وتعاني من ديون تجاوزت فترة سدادها بقيمة 5.8 مليار ليرة، وقال "الأول مرة في تاريخ تركيا تم منح بلدية إسطنبول المساهمة المالية في يوليو قبل أن تتولى رئاسة البلدية، وخلال أسبوع واحد تم إنفاق 980 مليون ليرة واردة من وزارة المالية والخاصة بشهر يوليو، لم يتبق منها قرش واحد لسداد الضرائب والرواتب". كما تم إنفاق الرصيد الاحتياطي لموازنة النفقات الذي يقدر بـ 1.7 مليار ليرة خلال النصف الأول من العام الجاري.

الفساد في تركيا بات ظاهرة مكشوفة للعيان. الانهيار الاقتصادي تحول إلى واقع ملموس، ما وصفه داود أوغلو بفقدان الأمل وتآكل الأخلاق أضحت من مقومات الحياة السياسية. حكم العائلة لم يعد خافيا عن أحد، والتحالف بين الحيتان الكبيرة والنافذين في حزب

العدالة والتنمية تحول إلى جزء من هيكله النظام الحاكم. العزلة الإقليمية والدولية أصبحت حقيقة، وشعار "صفر أعداء" الذي رفعه داود أوغلو قبل سنوات صار صفر أصدقاء، وكل ذلك ينعكس سلبا على أحزاب الإخوان بالمنطقة العربية، والتي لا تقل فسادا، وإن كان فسادا مغطى بالانضباط الأيديولوجي. الإسلاميون رغم كل ما يرفعون من شعارات أخلاقية، يبقى تحركهم في إطار الأسرة والمقربين من الجماعة وصولا إلى خدمة الزعيم أو المرشد أو الإمام ومن يشاركونه لعبة ابتزاز عواطف العامة، ومسألة الأبناء والإصهار وشركاء الخبوات الطائفة والاستثمارات الخفية وجمع الدعم والتبرعات تكرر في أكثر من بلد. استقالة باباجان من حزب العدالة والتنمية واتجاهه صحبة داود أوغلو وغول لتأسيس حزب جديد، ستطبع بالكثير من آمال أردوغان في الحفاظ على زعامته، المشكلة لم تعد صراعا على الحكم، بل هناك يقين لدى تاركي الحزب بأن مشاعر انتماؤهم إليه بدأت تتلاشى وهذا ما قاله أردوغان نفسه وهو يتحدث عن موقف مهندس البرنامج الاقتصادي لحزبه. الواقع أن المشاعر بدأت تتلاشى ليس فقط إزاء العدالة والتنمية، ولكن إزاء عقيدته الفاسدة وشعاراته الزائفة وخطابه العدواني، وهذا الأمر لا يخص تركيا فقط وإنما كل البلدان التي أصيبت بلعنة الإسلام السياسي، والتي اكتشفت أو تتجه لاكتشاف فساد المنظومة الأخلاقية لدى الإخوان.

الجزائر: أخطار منتدى الحوار على الحراك الشعبي

وعصبيات منظومة الحكم. وأن انشغال الكثير منهم ضمان لاحتكار العصب للسلطة عوض التداول على الحكم ديمقراطيا وبناء دولة حديثة تخرج الجزائر من بحوث سلطة الشخص الواحد، ومن منطق السلطة بشكل عام إلى منطق الدولة.

تقدير الدكتور علي قسايسية أن "هناك مجموعة من زعماء أحزاب المعارضة المفبركة والشخصيات المغضوب عليها من قبل بوتفليقة ومقربيه وبعض الموالين لبقايا أفراد العصابة المتمسكة بالسلطة تم تكليفهم بعد خطاب بن صالح، بإجراء ندوة شكلية تقدم اقتراحات حول تشكيل هيئة مستقلة عن مؤسسات الدولة لتنظيم انتخابات رئاسية مع بقاء بن صالح على رأس الدولة ونورالدين بدوي على رأس الوزارة الأولى، الأمر الذي رفضه وسيرفضه الحراك الشعبي رغم الضغوط والمضايقات والممارسات القمعية المبظنة والظاهرة. والواقع أن المشاركين في حوار بن صالح هم عبارة عن مقاولين سياسيين من الباطن، أوكلت لهم مقاولات تحالف سياسي عسكري مالي لتمكين الحلف الشيطاني من العودة إلى سدة الحكم في ثوب جديد، وهم على استعداد تام لتقاسم الكعكة مع بقايا العصابة".

ولا شك أن مخرجات ندوة منتدى الحوار قد كشفت أيضا عن اصطفاف المشاركين فيها مع النظام الحاكم وليس مع مطالب الحراك الشعبي وهذا ما يبرزه رضوان بوجمعة بقوله "عندما نقرا وثيقة الندوة أول ملاحظة تجدها منذ الجملة الأولى هي غياب الدقة في الطرح، والدقة اللغوية، وعدم وضوح النصوص في المقارنة بين النص والتدخلات الشفوية التي تمت. فالوثيقة تتحدث تارة عن الثورة السلمية، وعن الهبة الشعبية تارة أخرى وعن الحراك في فقرات أخرى، وهي كلمات تحمل دلالات مختلفة لغويا وفلسفيا وسياسيا، وبعيدا عن الانتقادات الشكلية واللغوية فإنه يمكن التوقف عند التساؤل المركزي التالي: هل من حرر الوثيقة يريد إنقاذ منظومة الحكم، أو إنقاذ الدولة، أو المحافظة على الأمة، أو الانتصار للثورة؟ اعتقد أن تركيز الوثيقة على الذهاب في أسرع وقت ممكن إلى الانتخابات الرئاسية يوحي بأن هذا النص يتناغم مع آخر خطاب لرئيس الدولة الذي انتهت شرعيته الدستورية يوم 10 يوليو الحالي، كما يعبر عن طموح جزء من الطاقم السياسي لركوب قطار الثورة للوصول إلى قصر المرادية بمباركة السلطة الفعلية. ولذلك كله أرى أن الانتقادات الموجهة للنص لا تقل أهمية عن مسار وهوية

غالبية من حضر الندوة، والذين يمكن التأكيد أن الكثير منهم على علاقة بمختلف صالونات وعصب

في هذه الندوة دليل واضح على وجود خلافات عميقة مفصلية بين أهداف التشكيلة الرسمية لمنتدى الحوار الوطني وبين وجهات نظر بعض الشخصيات المعروفة في المشهد السياسي الجزائري. في هذا السياق يلاحظ أن قمة من يستغرب تضخم المبادرات الفردية حينما والجماعية حينما آخر التي تنهال على المشهد السياسي الجزائري، وهناك من يعتبرها بمثابة محاولات لتحقيق الانفراج السياسي، وهناك أيضا من يرى أن الجوهر الخفي لنوايا أغلب اصحاب هذه المبادرات هو خلط الأوراق أو التموقع السياسي أو الاصطفاف إلى جانب أطروحات النظام الحاكم راهنا وتوجيه ضربة للحراك الشعبي قصد تقسيمه.

في هذا المناخ المتوتر قام منتدى الحوار الوطني لما يسمى بتكتل قوى التغيير يوم 6 يوليو الماضي بعقد ندوته برئاسة وزير الاتصال الجزائري السابق عبدالعزيز رحابي ومشاركة فضيل غير ممثل شرعيا للمجتمع المدني الجزائري بكل تنوعاته، وعدد من أحزاب المعارضة المتزهلة فضلا عن مجموعة من النشطاء السياسيين الذين ينتمي بعضهم إلى جوقه النظام الحاكم بحكم تاريخهم المعروف وبعضهم يتميز بنشد العصا من الوسط والبحث عن موقع يمكن أن يوصل إلى أعلى هرم السلطة في المدى المنظور.

ولا شك أن عدم الحضور الفعلي لوزير الخارجية الأسبق أحمد طالب الإبراهيمي المعول عليه من طرف الأحزاب الإسلامية الأصلية، وذي النزعة المعروفة في الجزائر بالباديسية (نسبة إلى رئيس جمعية المسلمين الأسبق الإمام عبدالحمد بن باديس) وشخصيات سياسية معروفة أخرى

منذ إلقاء رئيس الدولة الجزائري المؤقت عبدالقادر بن صالح لكلمته التي دعا فيها الأسبوع الماضي إلى حوار وطني للتمهيد للانتخابات الرئاسية المطروحة من طرف النظام الحاكم كالية تضمن حل الأزمة الجزائرية، وهي الدعوة التي يرفضها الحراك الشعبي، والمشهد السياسي الجزائري يشهد سبلا من المبادرات المقدمة من أحزاب محسوبة على المعارضة في محاولة لإيجاد حلول توافقية لما يسمى بالأزمة الجزائرية، وهي في الحقيقة أزمة النظام الحاكم وذلك جراء عدم تجسيد هذا النظام الحاكم لجميع مطالب الحراك الشعبي المرفوعة منذ انطلاقته في 22 فبراير الماضي.

في هذا المناخ برزت وجهات نظر نقدية مختلفة حول هذه المسائل ونورد هنا بعض الآراء والتحليلات التي أفادنا بها محللان سياسيان جزائريان ينشطان في الحراك الشعبي وهما أستاذ التعليم العالي علي قسايسية وأستاذ الإعلام رضوان بوجمعة. في

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة العيقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

تونس: المحكمة الدستورية والمحاصصة

البرلمان ضد المترشحين لعضوية المحكمة الدستورية، وهي تعلم أن كل تأخير في إرسائها سيؤدي إلى تعقيد المشهد السياسي والانتخابي والقضائي في البلاد، وقد يدفعها نحو الاستعصاء.

الجدل القائم اليوم بين أسماء المرشحين لعضوية المحكمة الدستورية، قائم على سرديات سياسية مقبته، لم ترق إلى مستوى مناقشة المقدمات والمؤهلات الموضوعية لعضوية المحكمة الدستورية.

النزاع الدائر اليوم تحت قبة البرلمان يستحضر سرديات ماضوية تكشف عقلية الفاعل التشريعي والسياسي في تونس، وهي عقلية تقدم الذاتي على الموضوعي، وتعلي مصالح الحزب على المؤسسة، فكيف لعقلية الطائفية الحزبية أن تنتج هيئات دستورية ومحاكم مستقلة تراعي حقوق العباد والبلاد.

وفي الوقت الذي ينتظر فيه التونسيين إجابات راهنة على المحكمة الدستورية، والتي افتقدتها الجميع، الخمسين قبل الماضي، تاتي الإجابات بأن الأسماء المترشحة لا تنال رضا الناخبين ولم ترق إلى مستوى طمأنينة فائض الأدلجة لدى رؤساء الأحزاب. وعندما تسقط قمامات في القضاء الدستوري بعض الأدلجة، وعندما تعجز أخرى عن طرق باب المحكمة الدستورية بفعل الدمج المضاد، وعندما يصير مصير الفاعل القضائي الأهم في كل الديمقراطيات، تحت رحمة أحزاب سياسية تعيش على الانقلابات وعلى الانتشاقات والغرف السوداء، فلا بد من التوقف مليا لإيقاف الانجراف الأخلاقي والسياسي.

قليس من المعقول أن يتعطل مسار المحكمة الدستورية باسم الزبونية السياسية والمحسوبية الحزبية، وليس من المنطقي أن يحاكم المرشح للمحكمة الدستورية بغير مقياس النزاهة والكفاءة، وليس من الأخلاقي أن تصير الأخيرة مجالا لصراع الحصص بين تلك التابعة لرئيس الجمهورية وتلك الراجعة للكتلة النيابية الغالبة. يبدو أن الطبقة السياسية التي فوتت على تونس جني ثمار العدالة الانتقالية وتحصيل مخرجات المحاسبة، لا تجد ضيرا في استئثار سيناريو هيئة الحقيقة والكرامة مع المحكمة الدستورية، وفي تفرغ دورها الاعتباري كفاعل قضائي حكيم ومحكم في القضايا المصرية للبلاد.

أمين بن مسعود
كاتب ومحلل سياسي
تونسي

يُعاني مسار الانتقال الديمقراطي في تونس من لومة المحاصصة الحزبية والأيديولوجية التي سرعان ما تستحيل إلى احتراق مقيت بين السرديات الماضوية بشكل يضرب في الصميم لا فقط روح التوافق بين الأطراف السياسية، بل بحول دون تأمين الهياكل الدستورية لأدوارها المنوطة بها.

وكلما اتجه المسعى التشريعي إلى إنشاء هيئة مستقلة أو تكوين جسم قضائي، إلا واستلقت سكاكين الأدلجة والدمج من أعماها، وانخرط الفاعلون الإعلاميون والسياسيون في حروب دعائية شاملة تصبح عقبة أمام مسار الانتقال الديمقراطي ككل.

فوتت لومة الأدلجة والدمج على تونس، تجربة رائدة في مسار العدالة الانتقالية كان بإمكانها تاصيل خيار توافقي وتشاركي للمحاسبة والمسامحة.

وعوضا عن استمرار الاحتراب بين مقولات الانتفاء إلى الثورة، أو الانضواء صلب الدولة الوطنية، كان بإمكان العدالة الانتقالية لو تجاوزت حسابات الأحزاب، أن تضع اللبنة الأساس للانتقال الجمعي نحو حفظ الذاكرة المشتركة والتجاوز الجماعي. صحيح أن جزءا من الأطراف الفاعلة في الإعلام والسياسة والاقتصاد في تونس، لم تكن مرتاحة لمسار المحاسبة والمسامحة، وصحيح أيضا أن البعض استغل واجهة التجاذب حيال سهام بن سدرين لتحويل وجهة استحقاق العدالة الانتقالية نحو قضايا ثانوية، ولكن الأصح أن العدالة الانتقالية في تونس بُنيت على أرض متحركة وروخة. وعلى الرغم من النتائج الخيئية للأمال في ما يخص مسارات العدالة الانتقالية، إلا أن الطبقة السياسية لا تزال تعتمد نفس منسلكية المحاصصة ونفس مقاربة العصبية الأيديولوجية في تعاملها مع ملف المحكمة الدستورية والتي تعد لبنة أساسية من لبنات الانتقال الديمقراطي. فعلى مدى أكثر من سنة تقريبا والكتل النيابية ومن ورائها الأحزاب التي يبدو أنها لم تتجاوز بعد مرحلة الهراقة السياسية، لا تزال في عيها الأيديولوجي، تتبادل الغيتوات في

